الأمم المتحدة

DP/FPA/2009/4

Distr.: General
27 March 2009
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩

٢٦ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نيويورك

البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – السياسة التقييمية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير المديرة التنفيذية

موجز

عملا بقرار المجلس التنفيذي ١٢/٢٠٠٨، يسّر المديرة التنفيذية أن تقدم السياسة التقييمية التي يعتمدها صندوق الأمم المتحدة للسكان. والتقييم في الصندوق مهمة شاملة تعزز المساءلة والرقابة والتعلم بهدف دعم قرارات الإدارة وتحسين فعالية البرامج. وتوفر هذه السياسة إطارا شاملا لمبادئ التقييم وأدواره ومسؤولياته في الصندوق. وسيقدم الصندوق بانتظام تقاريره عن التقييم إلى المجلس التنفيذي. ولا تشمل السياسة التقييمية التفاصيل التشغيلية لتنفيذها وهي تفاصيل سيتناولها الصندوق عن طريق مبادئ توجيهية داخلية تتعلق بالتقييم.

واسترشادا بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٢٦، تركز السياسة التقييمية على تعزيز القدرات الوطنية في مجال التقييم عن طريق استخدام نهج تعاونية وشاملة ودعم التقييمات التي تقودها البلدان. ويسعى الصندوق إلى تنسيق ومواءمة هذه السياسة مع جهود التقييم التي يبذلها شركاء الأمم المتحدة باستخدام نهج موحدة وتقييمات مشتركة. وتتسق السياسة

210409 210409 09-28280 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

التقييمية مع سياسة الرقابة (DP/FPA/2008/14) وإطار المساءلة (DP/FPA/2007/20) في الصندوق وتكملهما، وذلك بهدف زيادة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج عن طريق إرساء مهمة تقييم مُحكمة في الصندوق.

وستواصل شعبة خدمات الرقابة، وفقا لسياسة الرقابة وإطار المساءلة في الصندوق، الاضطلاع بتقييمات مستقلة وضمان جودة التقييمات. وبينما ستدير المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والشعب في المقر تقييمات لامركزية. وتوفر التقييمات التي تجريها شعبة خدمات الرقابة والتقييمات اللامركزية التغطية الضرورية لنظام تقييمي شامل يعزز المساءلة والتعلم. ويخضع جميع مديري الصندوق للمساءلة عن كفالة إجراء التقييمات وفقا لهذه السياسة وعن القيام بما يلزم من متابعة.

أولا – معلومات أساسية

١ – عملا بقرار المجلس التنفيذي ١٢/٢٠٠٨، يسرّ المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي السياسة التقييمية التي يعتمدها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتهدف هذه السياسة إلى وضع أساس مؤسسي موحد لمهمة التقييم التي يقوم بها الصندوق وإلى تحسين جودة التقييمات. وستساهم هذه السياسة في كفالة استقلالية مهمة التقييم وستوجه إجراء التقييمات المتعلقة بالتعلم، والإدارة من أجل تحقيق النتائج، والمساءلة في المنظمة.

٢ – وتستجيب السياسة التقييمية لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المتعلق باستعراض الثلاث سنوات الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (المشار إليه فيما يلي باستعراض الثلاث سنوات الشامل)، الذي يدعو إلى زيادة تولي الحكومات الوطنية زمام الأمر في تقييم نتائج التنمية؛ وبذل مزيد من الجهود لبناء القدرات الوطنية في مجال التقييم؛ والتشجيع على اتباع نُهج تعاونية في التقييم فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة. وستوجه السياسة التقييمية جهود الصندوق الرامية إلى بناء الشراكات وتعزيز قدرات البلدان المستفيدة من البرامج على تولي زمام تقييم نتائج التنمية.

٣ – وتستجيب السياسة التقييمية أيضا لتقرير التقييم عام ٢٠٠٥ المستقل للصندوق والمعنون ”تعزيز التقييم من أجل تحسين البرمجة: تقييم جودة التقييمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان“، والذي أكد أن التقييم ينبغي أن يخدم احتياجات الإدارة على نحو أفضل. ووفق استعراض التقييم هذا، كان نهج التقييم المتبع في الصندوق مركزا بشكل ضيق على المساءلة. واستجابة لتلك النتائج، تشدد السياسة التقييمية التي يعتمدها الصندوق على أن التقييم مهمة شاملة تضم المساءلة والرقابة والتعلم.

٤ – وتتسق السياسة التقييمية مع إطار المساءلة (DP/FPA/2007/20) وسياسة الرقابة (DP/FPA/2008/14) في الصندوق وتكملهما. وتدعم السياسة التقييمية جهود الصندوق الرامية إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، بالصيغة التي رسختها الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/FPA/2007/17).

٥ – وبالإضافة إلى تعزيز وتكميل آليات المساءلة والرقابة القائمة، تتمثل أهداف السياسة التقييمية فيما يلي: (أ) زيادة استخدام النتائج في عملية اتخاذ الإدارة للقرارات؛ (ب) تحسين فعالية البرامج؛ (ج) تعزيز القدرات الوطنية في مجال التقييم؛ (د) المساهمة في الاستفادة من نتائج التقييم بصورة منهجية؛ (هـ) دعم التعلم في المنظمة. وتحدد في السياسة أدوار ومسؤوليات خاصة متعلقة بالتقييم، وذلك بهدف زيادة استخدام نتائج التقييم في تخطيط وتنفيذ أنشطة الصندوق.

٦ - ويحدد الفرع الثاني من هذه السياسة المصطلحات والمفاهيم الرئيسية المستخدمة فيها. ويدرج الفرع الثالث المبادئ التي توجه هذه السياسة. وبناء على المبادئ الواردة في الفرع الثالث، يحدد الفرع الرابع الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتقييم. ويقدم الفرع الخامس التوجيه بشأن تنمية القدرات وبشأن الموارد الخاصة بهذه القدرات، ويتناول الفرع السادس الاستفادة من نتائج التقييم والإبلاغ عنه. ويركز الفرع السابع على استعراض السياسة، ويقدم الفرع الثامن عناصر مشروع قرار يعرض على نظر المجلس التنفيذي.

ثانيا - التعاريف

٧ - يلتزم الصندوق بتعريف التقييم الذي اعتمده فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بوصفه ''تقييما منهجيا ونزيها قدر الإمكان لنشاط أو مشروع أو استراتيجية برنامجية أو سياسة أو موضوع أو موضوع عام أو قطاع أو مجال تنفيذي أو أداء مؤسسي، وما إلى ذلك. ويركز على الإنجازات المتوقعة والمتحققة، بدراسة سلسلة النتائج والعمليات والعوامل الظرفية والسببية، بهدف فهم الإنجازات أو عدم تحقيقها. ويهدف إلى تحديد أهمية التدخلات وأثرها وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها ... وينبغي أن يقدم التقييم معلومات تستند إلى أدلة وتتسم بالمصداقية والموثوقية والفائدة، تمكِّن من القيام في الوقت المناسب بإدراج النتائج والتوصيات والدروس في عمليات صنع القرار'' (الفقرة ١-٢ من معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ٢٠٠٥).

٨ - ووفقا للمعايير التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، يختلف التقييم عن الرصد وغيره من مهام الاستعراض والرقابة، مثل مراجعة الحسابات والتفتيش. فالرصد هو جمع البيانات المتعلقة بنتائج البرامج بهدف القيام، على أساس مستمر، بتقييم مدى سير برنامج من البرامج في المسار السليم وإحرازه ما يكفي من التقدم نحو تحقيق الأهداف والنتائج المتوقعة.

٩ - ومن الشروط التي لا غنى عنها في التقييم وجود إطار متسق للنتائج. وتوضع أطر النتائج عند تخطيط التدخلات؛ وهي تشمل بيانات النتائج المتوقعة والتسلسل المنطقي لتلك النتائج. وتبين الكيفية التي تسهم بها الأنشطة المنفذة في تحقيق النتائج المتوقعة، وتحدد مؤشرات الأداء وخطوط الأساس والأهداف الهامة.

١٠ - وتنطبق التعاريف التالية المستمدة من سياسة الرقابة في الصندوق على سياسته التقييمية:

(أ) المساءلة هي الالتزام ببيان أن العمل قد أُدِّي وفقا للقواعد والمعايير المتفق عليها والإبلاغ بنزاهة ودقة عن نتائج الأداء مقابل الأدوار و/أو الخطط المقررة.

(ب) الرقابة هي العملية العامة لاستعراض برامج الصندوق وأنشطته وتنفيذ سياساته ونتائجها، ورصدها وتقييمها والإشراف عليها والإبلاغ عنها ومراجعة أدائها، وذلك لضمان المساءلة في المنظمة والمساءلة المالية والتشغيلية والأخلاقية وفعالية الضوابط الداخلية ومنع الغش وإساءة الممارسة المهنية.

(ج) الاستقلالية هي تهيئة الظروف اللازمة من حيث النزاهة وعدم التدخل في تحديد نطاق أنشطة المراجعة الداخلية والتقييم والتحقيق، والقيام بالمهام المتعلقة بها والإبلاغ عن نتائجها. وينبغي لأي فرد مستقل معني بهذه الأنشطة أن يتخذ موقفا محايدا وغير متحيز وأن يتفادى تضارب المصالح.

(د) الشفافية عملية تجري عن طريقها إتاحة وإبراز وتيسير فهم المعلومات الموثوق بها والمقدمة في حينها عن الأحوال والقرارات والأعمال القائمة المتصلة بأنشطة الصندوق، للدول الأعضاء.

(هـ) التقييم المواضيعي تقييم مستقل لجوانب مختارة أو قضايا شاملة في أنواع مختلفة من التدخلات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للصندوق.

(و) يُعرف الضمان بأنه الفحص الموضوعي للأدلة بغية تقديم تقييم مستقل لعمليات إدارة المخاطر أو الرقابة أو الحوكمة للمنظمة.

ثالثا – المبادئ

١١ – تسترشد السياسة التقييمية التي يعتمدها الصندوق بالمبادئ التالية:

(أ) وفقا لاستعراض الثلاث سنوات الشامل، ستركز التقييمات على الأداء في تحقيق نتائج التنمية. ويُضطلع بمهمة التقييم بغية تعزيز القدرات الوطنية في مجال التقييم وزيادة مشاركة النظراء الإقليميين عن طريق النهج الشاملة والتعاونية.

(ب) يركز التقييم في الصندوق على المساءلة والرقابة والتعلم. ويركز التقييم على الاستفادة ويقدم معلومات ذات مصداقية تهدف إلى دعم عملية اتخاذ الإدارة للقرارات ولدعم تحسين السياسات والبرامج. وهو يوجه التخطيط والميزنة والتنفيذ والإبلاغ.

(ج) تكفل الإدارة أن يكون التقييم جزءا لا يتجزأ من المعايير التنظيمية للصندوق، على نحو ما أكده استعراض الثلاث سنوات الشامل. وكجزء من ثقافة أوسع

نطاقا للمساءلة والإدارة من أجل تحقيق النتائج، يبحث الصندوق عن أدلة من واقع التجربة على ما تحقق من نتائج، ويستخدم الدروس المستفادة لتحسين فعالية البرامج.

(د) يجري التقييم في الصندوق على أعلى مستوى من الموضوعية والنزاهة. وتحقق التقييمات اللامركزية التي تجريها شعبة خدمات الرقابة ذلك عن طريق استقلاليتها الهيكلية عن الإدارة. ولا تقيد الإدارة نطاق تقارير التقييم أو مضمونها أو توصياتها. وتكفل التقييمات اللامركزية الموضوعية والنزاهة عن طريق مجموعة متنوعة من الآليات المدرجة في خطط التقييم، مثل توفير خبراء الاستعراضات الخارجية واللجان الاستشارية والاستعانة بالمقيِّمين المستقلين.

(هـ) يخضع المديرون للمساءلة عن تنفيذ السياسة التقييمية وكفالة القيام بما يلزم من متابعة. ويواصل الصندوق الإبلاغ عن التقدم المحرز في التقييم وفقا لإطار المساءلة وسياسة الرقابة لديه.

(و) تسترشد تقييمات الصندوق بمعايير ومقاييس فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويسعى الصندوق إلى تنسيق ومواءمة سياسة مع جهود التقييم التي يبذلها شركاء منظومة الأمم المتحدة وغيرهم من شركاء التنمية عن طريق التقييمات التي تقودها البلدان والتقييمات المشتركة.

(ز) تكفل الإدارة تخصيص الموارد الكافية لإجراء التقييمات، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية. وتُدرج الأموال اللازمة لإجراء التقييمات في صلب وضع البرامج القطرية والإقليمية والعالمية.

رابعا – الأدوار والمسؤوليات

١٢ – وفقا للفقرة ٣٩ من سياسة الرقابة في الصندوق، يرصد المجلس التنفيذي أداء الصندوق فيما يتعلق بالتقييم عن طريق تقارير منتظمة عن التقييم يقدمها المدير التنفيذي وشعبة خدمات الرقابة إلى المجلس التنفيذي.

١٣ – وتُجري شعبة خدمات الرقابة تقييمات مستقلة وفقا لسياسة الرقابة في الصندوق. كما توفر شعبة خدمات الرقابة رقابة على جميع التقييمات، بما في ذلك رصد وتقييم جودة التقييمات.

١٤ – وتضطلع الإدارة بالمسؤولية عن نظم الحوكمة وإدارة المخاطر وإطار الرقابة الداخلية وقابلية تقييم البرامج وقياس الأداء وتقييم النتائج والأثر. ويُجري مديرو كل الشعب

والمكاتب تقييمات لامركزية في مجالات اختصاص كل منهم. ولإجراء التقييمات اللامركزية، يضع الصندوق الترتيبات الضرورية لكفالة الموضوعية والنزاهة.

وفيما يلي أدوار ومسؤوليات مختلف مستويات الإدارة:

(أ) يضطلع المدير التنفيذي للصندوق بالمسؤولية العامة عن التقييم، ويكفل إيجاد بيئة مواتية للتقييم حيثما تقرر إجراء تقييمات والاستفادة من النتائج في وضع البرامج وتنفيذها.

(ب) تعتمد اللجنة التنفيذية، برئاسة المدير التنفيذي، خطط التقييم وترصد تنفيذها وترصد متابعة توصيات التقييم وتستخدم نتائج التقييم للاسترشاد بها في صنع القرارات.

(ج) تنسق شعبة البرامج تخطيط أعمال التقييم في الصندوق، وتعزز مهنية التقييم عن طريق المشورة والمبادئ التوجيهية والتدريب وتبادل أفضل الممارسات؛ وتكفل جودة أطر نتائج البرامج؛ وتكفل بناء القدرات الوطنية في مجال التقييم عن طريق أنشطة التقييم التي يقوم بها البرنامج؛ وتربط الصلات مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وأنشطة التقييم ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنسيق التقييمات المشتركة؛ وتكفل إدراج نتائج التقييم في السياسات الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي.

(د) تكفل المكاتب الإقليمية إجراء التقييمات ضمن إطارها البرنامجي، واتسام التقييمات بالمهنية وبالجودة العالية، واستخدام المعلومات المستمدة من الرصد والتقييم في توجيه عملية اتخاذ القرارات. وتخضع المكاتب الإقليمية للمساءلة عما يلي: '١' تقديم الدعم والمشورة التقنية لأنشطة الرصد والتقييم التي تقوم بها المكاتب القطرية عن طريق مستشاري الرصد والتقييم على الصعيد الإقليمي؛ '٢' تقديم تقارير سنوية إلى اللجنة التنفيذية عن جودة التقييم في المنطقة؛ '٣' كفالة وضع أطر نتائج ملائمة للبرامج، وذلك في مرحلة تخطيط البرامج، بما في ذلك وضع عنصر لبناء القدرات الوطنية في مجال التقييم؛ '٤' كفالة مشاركة النظراء الوطنيين مشاركة تامة ونشطة في عملية التقييم؛ '٥' السعي إلى زيادة المشاركة في التقييمات المشتركة التي تجري مع الشركاء والجهات المانحة والبلدان المستفيدة من البرامج.

(هـ) تكفل المكاتب القطرية إجراء التقييمات مع شركائها المنفذين وضمن الأطر البرنامجية. وتخضع المكاتب القطرية للمساءلة عما يلي: '١' إجراء تقييمات على مستوى البلدان تتسق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ '٢' كفالة التحلي بالمهنية في إجراء التقييمات؛ '٣' كفالة استخدام المعلومات المستمدة من الرصد والتقييم في توجيه عملية اتخاذ القرارات؛ '٤' كفالة وضع أطر نتائج ملائمة للبرامج في مرحلة تخطيط البرامج،

بما في ذلك وضع عنصر لبناء القدرات الوطنية في مجال التقييم؛ '٥' كفالة مشاركة النظراء الوطنيين مشاركة تامة ونشطة في عملية التقييم؛ '٦' السعي إلى زيادة المشاركة في التقييمات المشتركة والتقييمات التي تقودها البلدان مع الشركاء والجهات المانحة والبلدان المستفيدة من البرامج.

خامسا – تنمية القدرات والموارد

١٥ – تجرى تقييمات الصندوق بصورة تعزز القدرات الوطنية عن طريق مشاركة الحكومات والجهات المعنية الرئيسية في التقييمات؛ وعن طريق دعم التقييمات التي تقودها البلدان؛ وعن طريق استخدام نظم التقييم الوطنية. وتشمل مبادرات بناء القدرات التوجيه والتدريب وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الصندوق بنشاط مع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء على تعزيز القدرات الوطنية في مجال التقييم، بما في ذلك التقييمات التي تقودها البلدان والتقييمات المشتركة، فضلا عن التقييمات التي تجرى في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويقدم الصندوق التفاصيل التنفيذية لخطط التقييم في مبادئه التوجيهية الداخلية المتعلقة بالتقييم.

١٦ – ولتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج على النحو المناسب، يعزز الصندوق قدراتها في مجال التقييم عن طريق مستشاري الرصد والتقييم على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. ويدعم مستشارو الرصد والتقييم على الصعيد الإقليمي بناء القدرات في المكاتب القطرية ولدى البلدان المستفيدة من البرامج. ويعمم الصندوق مراعاة التقييم في المنظمة ويكفل تمتع موظفي البرامج والموظفين التقنيين بالدراية فيما يتعلق بمبادئ التقييم. وتزيد الشراكات مع شبكات التقييم والهيئات المهنية والمؤسسات الوطنية والإقليمية وشركاء الأمم المتحدة وغيرهم من شركاء التنمية من تعزيز القدرة على التقييم.

١٧ – ووفقا لمبادئ الصندوق التوجيهية المتعلقة بالبرمجة، يلزم التقييم في كل برنامج قطري وإقليمي وعالمي؛ وبالتالي، تدرج التقييمات في الميزانيات البرنامجية المعنية. وبغية تحقيق فعالية التكلفة، سيسعى الصندوق إلى إجراء تقييمات منسقة ومشتركة مع الشركاء الوطنيين وشركاء منظومة الأمم المتحدة وغيرهم من شركاء التنمية.

سادسا – الاستفادة والإبلاغ

١٨ – يسعى الصندوق إلى تعزيز التقييم بهدف تعزيز المساءلة عن النتائج وكفالة الاستفادة من النتائج في إرشاد عملية اتخاذ الإدارة للقرارات والمساهمة في زيادة فعالية البرمجة. وعلى النحو المبين في إطار المساءلة الذي يعتمده الصندوق، يُطلب إلى المديرين إعداد ردود إدارية

على توصيات التقييم وإجراء ما يلزم من متابعة. وترصد اللجنة التنفيذية، برئاسة المدير التنفيذي، ما يحرز من تقدم في تنفيذ توصيات التقييم. وسيعمم الصندوق الدروس المستفادة من التقييمات عن طريق برامج إدارة المعرفة.

١٩ - ويقدم المدير التنفيذي للصندوق بانتظام التقارير عن التقييم إلى المجلس التنفيذي. ووفقا لسياسة الرقابة في الصندوق، تقدم شعبة خدمات الرقابة تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن أنشطة التقييم كل سنتين. وتوفر سياسة الرقابة ضمانا إضافيا للتقييمات عن طريق اللجنة الاستشارية لمراجعة الأداء ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

٢٠ - وتُجمع التقييمات التي يجريها الصندوق مركزيا وتوضع في متناول الإدارة ويجري على أوسع نطاق ممكن إطلاع الأطراف الخارجية عليها. ويتبادل الصندوق تقارير التقييمات القطرية مع الحكومات الوطنية المعنية. ووفقا لإطار المساءلة وسياسة الرقابة في الصندوق، ينشر المدير التنفيذي عادة التقارير، مع ممارسة سلطته التقديرية في نفس الوقت في حماية الحقوق المشروعة للبلدان المستفيدة من البرامج.

سابعا - استعراض السياسة

٢١ - يستعرض الصندوق سياسة التقييم في منتصف الخطة الاستراتيجية الحالية وفي نهاية كل خطة استراتيجية. ويسعى الاستعراض إلى استخلاص الدروس وإدخال تحسينات على هذه السياسة.

ثامنا - توصية

٢٢ - قد يود المجلس التنفيذي الإحاطة علما بالسياسة التقييمية التي يعتمدها الصندوق والواردة في هذه الوثيقة (DP/FPA/2009/4) وتزويد الصندوق بتوجيهاته في هذا الشأن.